



PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Hayat
DATE:	21-June-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	267,370
TITLE:	Organization Sets Production Caps sometimes as a Guideline and sometimes as Binding - Oil Markets Require a Reference to Monitor Shares
PAGE:	11
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Staff Report

هيئة تضع سقوف إنتاج استرشادية تارة وملزمة تارة أخرى

أسواق النفط تحتاج إلى مرجعية لمراقبة الحصص

🗖 الشارقة – «الحياة»

■ لم تثبت التجارب السابقة أن إدارة أسواق النفط ستكون جزئية أو اختيارية، ولم تثبت أيضاً أن رفع حصص الإنتاج أو عدم تعديلها في بعض الدول المنتجة، سيكون الحال الأمثل للسيطرة على التقلبات التي السيقرار والسعر العادل. ورأت شركة «نفط الهلال» في تقرير أسبوعي، أن مسارات أسواق النفط الحالية برهنت أن «التزام الحصص أو النفط الحالية برهنت أن «التزام الحصص أو أن مؤشر الحصص لم يعد من ضمن حزمة أن مؤشر الحصص لم يعد من ضمن حزمة بمساراته الحالية والتالية». ولفتت إلى أن نبساراته الحالية والتالية». ولفتت إلى أن خافظت «أوبك» على حجم إنتاجها وتراجعت نسعار النفط، فيما رفع المنتجون من خارجها أسعار النفط، فيما رفع المنتجون من خارجها كميات الإنتاج واستمر الانخفاض».

واعتبر التقرير أن قرار «أوبك» الأخير القاضي بالحفاظ على مستويات إنتاج النفط السابقة البالغة ٣٠ مليون برميل يومياً لمدة سنة اشهر، اثبت «تراجع دور رقابة الحصص في السيطرة على أسعار النفط والتأثير فيها». إذ تظهر كل المؤشرات والتقارير العالمية المتصلة باسواق النفط، «وجود فائض في المعروض ما يتسبب باستمرار تراجع أسعار النفط»، وبالتالي «لن تكون إدارة الحصص ومراقبتها من جانب عدد من المنتجين ممثلة بمنظمة «أوبك» على سبيل المثال، الحل الامثل للسيطرة على الاسواق ووقف نزيف الخسائر للسيطرة على الاسواق ووقف نزيف الخسائر

التي يتكبّدها المنتجون من دون مبرر». وأكد التقرير أن الأجدى يتمثل في «البحث عن مرجعية واحدة متّفق عليها، تراقب الحصص في كل الدول المنتجة، وتضع سقوف إنتاج استرشادية تارة وملزمة تارة أخرى».

وفي السياق، توقعت وكالة الطاقة الدولية استمرار «الصراع على الحصص في أسواق النفط العالمية بين منتجي «أوبك» ونظرائهم في مجال إنتاج النفط الصخري، في ظلّ وجود فوائـض من الطاقـة الإنتاجية في المملكة العربيـة السعودية تحديـداً»، في وقـت تدلّ أن «صراع الحصص سيتصاعد اكثر في الفترة المقبلـة، ولن تكون له نهاية قريبــة». إذ اعتبر المقدرير أن التكنولوجيا المتقدّمة «ستساعد المتجين من النفط الإحفوري والصخري، في المتجين من النفط الإحفوري والصخري، في مضاعفة إنتاجهم. فيما ستشــهد اسواق النفط عودة منتجين مثل إيران وليبيا، إلى الساحة في اي الحفاظ على الحصص في السوق، والبحث عن الحفاظ على الحصص في السوق، والبحث عن منافذ استهلاك حديدة».

والثابت الوحيد في اسواق الطاقة حالياً، وفقاً لـ «نقط الهالال»، أن صراع الحصص في السوق من جانب المنتجين «دفع أسعار النقط إلى مزيد من التراجع وسيستمر في ذلك، بفعل مخاوف اعضاء «أوبك» من أن «يؤدي أي خفض في الإنتاج من جانبها من دون اتفاق والتزام المنتجين حول العالم، إلى الانسحاب من السوق لمصلحة منتجين آخرين من خارجها» المنتجيون من خارج أوبك إنتاجهم، لأنهم أكثر المنتجيون من خارج أوبك إنتاجهم، لأنهم أكثر

تأثيراً في أسواق النفط حالياً». معين أهم الأحداث في قطياء النفط وا

وعـن أهم الأحداث في قطاع النفط والغاز وعـن أهم الأحداث في قطاع النفط والغاز خلال الأسـبوع، فقد اسـتحودت الكويت على ثلاثـة مشـاريع قيمتها ٢٠,٢ بليـون دولار، من الأمة عقود المشـاريع التي لُزُمت في الشـرق الموسـط في أيار (مايـو) الماضـي، والبالغة يمتها ٩ بلايين دولار مقارنة بنحو ٥ بلايين، وبارتفاع نسـبته ٨٠ في المئة، إذ فازت شركة وبارتفاع نسـبته ٨٠ في المئة، إذ فازت شركة مخ ١٠٠ بليون دولار، يتعلق بعقد غاز في ميناء الكويتية، فيما كان المشروع الثاني من نصيب شـركة «الميـون دولار، وهـو يقضي ببناء مركز مسـويق لشـركة «البترول الوطنية بقيمة شـمـركة «أميك فوسـتر ويلر» البريطانية بقيمة تسـويق لشـركة «البترول الوطنية» ايضاً في الميـون ولار، وهـو يقضي ببناء مركز المسـويق لشـركة «البترول الوطنية» ايضاً في الميـون الميـون المناؤي» ايضاً في الميـون الميـون المناؤي» ايضاً

وفارَّت شـركة «لارسـن آند توبرو» الهندية، بالمشروع الثالث بقيمة ١٧٢ مليون دولار، لبناء محطة كهرباء لحساب شركة «نقط الكويت».

في سلطنة عُمان، اعلنت شركة «بتروفاك» لخدمات النفط والغاز، «الفوز بعقد قيمته ٩٠٠ مليون دولار من شركة «تنمية نفط عُمان» لتقديم خدمات في حقل جنوب غربي مسقط» وهي ستقدم الخدمات الهندسية وخدمات المشتريات في مشروع «جبال خف» بموجب العقد الممتد أربع سنوات. وخفضت شركات النفط والغاز الكبيرة المتضررة من هبوط أسعار النفط، إنفاق رأس المال، كما أنها تحجم عن المشاريع الجديدة، ما يضر بافاق شركات الخدمات.